

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين
المشارك في اجتماع ممثلي اللجان
الاقتصادية في البرلمانات والمجالس العربية
لدراسة الأزمة المالية العالمية ، المنعقد في
دمشق - سوريا ، خلال الفترة من ٢ - ٤
يونيو ٢٠٠٩ م .

التقارير

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الذي شارك في اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمانات والمجالس العربية لدراسة الأزمة المالية العالمية والذي انعقد في دمشق- سوريا في الفترة من ٢-٤ يونيو ٢٠٠٩م.

٢٩/٦/٢٠٠٩م

صاحب المعالي السيد خليفة بن أحمد الظهراني الموقر

رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع: تقرير وفد الشعبة البرلمانية عن المشاركة في اجتماع اللجان

الاقتصادية بدمشق في الفترة من ٢-٤ يونيو ٢٠٠٩م

يسرني أن أرفق إلى معاليكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين عن المشاركة في أعمال اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمان والمجالس العربية لدراسة الأزمة المالية العالمية بالعاصمة السورية دمشق خلال الفترة من ٢ إلى ٤ يونيو ٢٠٠٩م.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الشكر والتقدير،،،



محمد أحمد إبراهيم الشوري
عضو مجلس الشورى
رئيس الوفد المشارك

مملكة البحرين - دمشق - مجلس النواب مكتبة الرئيس (المستشارية)
02 JUL 2009
قسم المسح الضوئي
المرقمة: ١٤٠٢٤
اسم المستلم: محمد

مكتب الرئيس	مجلس النواب
للمراسم	شعبة البرلمانية
التاريخ: ٧/٦/٢٠٠٩م	الوقت: ١٢/١

**تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في
اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في
البرلمانات والمجالس العربية لدراسة الأزمة المالية العالمية**

**الجمهورية العربية السورية
في الفترة من ٢-٤ يونيو ٢٠٠٩م**

المقدمة:

في إطار العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط خلال الفترة من ٧-٩ مارس الماضي، تلقى وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين دعوة من الاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمان والمجالس العربية لدراسة الازمة المالية واقتراح برنامج لحماية الاقتصادات العربية من آثارها السلبية، والذي عقد بدعوة كريمة من مجلس الشعب السوري في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة من ٢ - ٤ يونيو الجاري.

وقد ضم الوفد في عضويته كل من:

١. سعادة العضو أحمد إبراهيم بهزاد (رئيس الوفد)

٢. سعادة النائب الدكتور جاسم حسين غلوم

ورافق الوفد كل من:

٣. السيدة وفاء محمد الذوادي

٤. السيد جمال محمد الزباني

ووصل الوفد إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٩م حيث كان في استقبال الوفد ممثلاً عن كل من الاتحاد البرلماني العربي وسفارة مملكة البحرين لدى الجمهورية السورية.

الوفود المشاركة في الاجتماع:

شارك في اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية وفود من برلمانات ومجالس الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية

الأهداف:

تمثلت أهداف الاجتماع في الآتي:

١. تبادل الخبرات بشأن التدابير التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.
٢. الخروج بحلول واقتراحات تتواءم والسياسات المالية المتبعة في الدول العربية بهدف الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات هذه الدول واتخاذ الاحتياطات لمواجهة أي أزمة مالية قد تطرأ مستقبلاً.

الجلسة الافتتاحية:

بدأ اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمانات والمجالس العربية بجلسة افتتاحية يوم الأربعاء الموافق الثالث من يونيو ٢٠٠٩م في قاعة الأمويين بفندق الشام بدمشق، وقدم خلال الجلسة الافتتاحية كل من معالي السيد الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري وسعادة الأستاذ نور الدين بوشكوج الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي كلماتهم الافتتاحية والتي رحبوا فيها بالمشاركين في الاجتماع.

حيث أشار معالي الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري في كلمته إلى أن الأزمة المالية العالمية بكل أشكالها ومواقعها هي صناعة بشرية خلقت كارثة في الاقتصاد العالمي مخلفة وراءها عشرات الملايين من العاطلين وآلاف المشاريع التنموية المؤجلة، مما خلق أزمة حقيقية في سوق المال والأعمال والتصدير وأضعفت القدرة الشرائية في أكثر المجتمعات تقدماً ورفاهية، حيث كشفت هذه الأزمة هشاشة النظام الاقتصادي الجديد الذي يتجه نحو العولمة، كما برهنت على الحاجة الماسة لدور الدولة في المراقبة والمشاركة والتخطيط والمساهمة.

وأوضح الدكتور الأبرش بأن العولمة والمنافسة ليستا هما الحل الوحيد لمعالجة مشكلات البشر اقتصادياً.

ومن جهته، وجه سعادة الأستاذ نور الدين بوشكوج في بداية جلسة الافتتاح الشكر إلى الجمهورية السورية قيادة وبرلمانا وحكومة وشعبا على احتضانهم لهذا الاجتماع، كما نقل إلى المشاركين تحيات معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي رئيس مجلس الشورى العماني رئيس الاتحاد البرلماني العربي.

ووجه سعادة الأستاذ بوشكوج من خلال كلمته الدعوة لكافة الاقتصاديين والبرلمانيين المهتمين بالشؤون الاقتصادية بالعمل السريع لإيجاد مخرج لحماية الاقتصادات العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي يقدر الخبراء أنها سوف تستمر ما لا يقل عن ثلاث سنوات مقبلة.

مشيرا إلى الحاجة لاتخاذ الدول العربية لتدابير مالية واقتصادية مشتركة على صعيد الموازنات والنقد والضوابط بما يمكن هذه البلدان من تخفيف التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، والعمل الجاد لإقامة كتل اقتصادي عربي شامل تتكامل من خلاله عوامل الإنتاج المختلفة في العالم العربي، ويؤسس لبناء قوة مالية واقتصادية عربية كبرى، مع التفكير الجدي بإيجاد عملة عربية موحدة.

لافتا في الوقت ذاته إلى أن جميع الدول العربية بحاجة لإجراء مراجعة شاملة لإستراتيجياتها وبرامجها الاقتصادية والتنموية وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين جميع البلدان العربية للتعامل بشكل أفضل مع استحقاقات المرحلة المقبلة التي يبدو أنها ستشهد مخاضاً لولادة نظام مالي عالمي جديد من غير المقبول أن تكون دولنا بما تملكه من إمكانيات بعيدة عن المشاركة في صياغته.

ونقل معالي الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي خلال كلمته توقعات الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانخفاض النمو الاقتصادي في البلدان العربية من ٥% إلى ٣%، يقابله عجز في ميزانيات الدول العربية، خاصة غير النفطية منها، حيث قدرت الخسائر المتوقعة للاقتصاد العربي نتيجة الأزمة بما يصل إلى ٢,٥ تريليون دولار، فضلاً عن ركود كبير سيصيب قطاع العقارات في البلدان العربية.

مبديا في ختام كلمته ترحيبه بالوفود العربية البرلمانية المشاركة والتي تضم نخبة متميزة من البرلمانيين والخبراء، متمنيا للاجتماع النجاح في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع.

جلسة العمل الأولى:

في بداية جلسة العمل الأولى التي تلت الجلسة الافتتاحية أنتخب السيد الدكتور المهندس عدنان السخي رئيس لجنة التخطيط والإنتاج بمجلس الشعب السوري رئيسا للاجتماع، ثم استمع المشاركون إلى مداخلة من معالي الدكتور عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية، قدم من خلالها عرضا للأسباب التي أدت لظهور الأزمة المالية العالمية وما خلفته من تأثيرات على المنطقة، معتبرا أنها أزمة دورية ينتجها النظام الرأسمالي ولكن ما يميز الأزمة الحالية أنها جاءت بقوة كبيرة كاستجابة لتحلل وغياب شروط ومراقبة آلية عمل الأسواق المالية، كما أن عدم وجود رقابة على العمل المصرفي والمؤسسات المالية أدى إلى لجوء متخذي القرار لتحقيق أعلى ربحية ممكنة ولو كان ذلك على حساب السيولة المالية المتوافرة لديها.

وأشار معالي الوزير إلى أن الأزمة في بدايتها كانت أزمة مالية بامتياز، ولكن المضاربات المالية المبالغ بها إلى حد المغامرة جعلت الأوراق المالية في لحظة تفقد قيمتها وتعود لقيمتها السابقة حتى باتت تنهار وتفقد حتى قيمتها الأساسية، وهكذا تضرر كل من يتعامل في الأسواق المالية ليتجاوز بذلك تأثيرها الولايات المتحدة الأمريكية.

وتابع "فالدول المتضررة تنقسم إلى مجموعتين، الأولى ذات الفائض النقدي كالصين والهند والبرازيل وغيرها التي حققت نموا يتراوح بين ٨ و ١٢ % سنويا والتي تضررت ضررا بالغا، أما المجموعة الثانية فهي التي تضم الدول النفطية التي حققت فوائد نقدية كبيرة من وراء الاستثمار في النفط ولكنها استثمرت جزء كبير من هذه الفوائد في تنمية دولها، حيث أن زيارة هذه الدول تبين نجاحها في استثمار هذه الفوائد ولكنها كانت فوائد كبيرة لم يتمكن الاقتصاد من امتصاصها

كلها، ولذلك تم استثمارها خارج اقتصاداتها في دول أخرى، أما الفائض الإضافي فتوجه لهذه الأسواق الاستثمارية وهو الذي تضرر فقط".

ورأى معالي وزير الاقتصاد والتجارة السوري أن عودة ارتفاع سعر النفط وانتعاش مؤشرات الأسواق المالية ناتجة عن عودة المضاربة، وهو ما يثير الخشية من أن الرجوع لاستخدام ذات الآلية التي كانت سببا لنشوء الأزمة قد تعيد الكرة وتحصل الانتكاسة بالتبعية"، وقال "فلم نتوصل بعد لوضع مجموعة من الأسس يقوم عليها نظام اقتصادي جديد يقدم كفالة أكثر في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي"

داعيا للاستفادة من الدروس والعبر التي نتجت عن هذه الأزمة والتي تقيّد بضرورة البحث عن فرص استثمارية أولا في دولنا ومن ثم في البلدان العربية المجاورة، وإن توافر فائض حينها فيمكن استثماره في الأوراق المالية، مؤكدا في الوقت ذاته على توافر فرص استثمارية واعدة في الدول العربية ولكنها غير مستغلة.

لافتا معالي الوزير إلى أن التحديات التي ولدتها الأزمة العالمية دفعت لإعادة التقييم والتفكير في كيفية التعامل مع اقتصاديات السوق، والتفكير في حل للإخفاقات التي تصاب بها بين الحين والآخر، بما يجعل من التدخل الحكومي ضرورة ليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن أيضا على المستويين الاجتماعي والثقافي.

ليفتح بعدها الباب أمام الوفود العربية البرلمانية لطرح تعقيباتهم وتساؤلاتهم التي أجاب عليها معالي الوزير، حيث قدم رئيس وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين سعادة السيد احمد إبراهيم بهزاد عضو مجلس الشورى في بداية مداخلته الشكر والتقدير لمعالي وزير الاقتصاد والتجارة السوري على ما قدمه من عرض متميز وواضح للأزمة المالية العالمية.

لافتا سعادة رئيس الوفد أن الاستثمار في الدول العربية قد يصطدم بعدد من العوائق ومن بينها عدم توافر القوانين التي تحمي المستثمر ومدى توافر الاستقرار

الأمني والسياسي فيها، مشيراً إلى أن هذه العوائق قد لا تسمح للمستثمرين بالتوجه أحياناً لهذه الدول التي تعاني هذا النوع من المعوقات.

ومن جهته، رأى عضو وفد الشعبة سعادة الدكتور جاسم حسين عضو مجلس النواب في مداخلته أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة يعد نوعاً من الثقة في الأسواق وتطوراً إيجابياً في ظل الأزمة المالية العالمية، مستبعداً أن تكون نتيجة تحركات المضاربيين.

جلسة العمل الثانية:

في جلسة العمل الثانية التي عقدت في ذات اليوم ألقى المشاركون في الاجتماع مداخلاتهم حول الأزمة المالية العالمية، مشددين على ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة من جانب البلدان العربية لتلافي آثار الأزمة والتأسيس لنهوض اقتصادي جديد.

حيث أكد وفد الشعبة البرلمانية على فاعلية الخطوات التي باشرتها مملكة البحرين في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ومن بينها تعزيز ضمانات الودائع المصرفية وإحالة مشروع قانون للسلطة التشريعية - يتم تدارسه حالياً - بشأن سوق البحرين للأوراق المالية، والذي يأتي في ظل التوجه العالمي الداعي لممارسة الدولة لدور رقابي على المؤسسات المالية بهدف الحد من إمكانية نشوء أزمات مالية مماثلة مستقبلاً.

وتقدم الوفد في مداخلته بعدد من التوصيات والتي يمكن الأخذ بها حال إعداد البيان الختامي للاجتماع وهي كالتالي:

1. اعتماد الشفافية فيما يتعلق بجميع التطورات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الدول وذلك من خلال نشر الإحصاءات الاقتصادية بما في ذلك المؤشرات المالية بصورة دورية، دون أن يقتصر ذلك على أوقات الأزمات فقط.

٢. العمل على محاربة الفساد في كافة المؤسسات العامة والخاصة، ووضع عقوبات رادعة على كل من يرتكب عملاً من شأنه الإضرار بالاستقرار المالي.

٣. إجراء مراجعات دورية للأنظمة المالية المتبعة.

وتم في نهاية الجلسة تشكيل لجنة صياغة لإعداد البيان الختامي والتوصيات التي ستصدر عن الاجتماع، حيث ضمت لجنة الصياغة في عضويتها ممثلي برلمانات الدول الآتية: الأردن، الجزائر، السعودية، سورية، فلسطين، ومصر.

كما شارك وفد الشعبة البرلمانية بعد انتهاء أعمال اليوم الأول للاجتماع في مأدبة العشاء التي أقيمت بدعوة من معالي الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري على شرف الوفود المشاركة في الاجتماع.

التوصيات:

اجتمعت لجنة صياغة البيان الختامي والتوصيات في يوم الخميس الموافق الرابع من يونيو ٢٠٠٩م واعدت مشروع البيان الختامي الذي تضمن التوصيات والاقتراحات التي من شأن تنفيذها تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية أو التخفيف منها، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في مداخلة معالي الدكتور عامر لطفي وزير الاقتصاد والتجارة السوري.

وعرضت هذه التوصيات في الجلسة الختامية للاجتماع حيث تم الموافقة عليها بالإجماع، وتضمنت هذه التوصيات الحول المقترحة لتجنب آثار الأزمة المالية على الأصعدة الدولية والعربية وعلى الصعيد البرلماني.

١- على الصعيد الدولي:

١. يؤكد المشاركون أن الأزمة المالية الراهنة هي أزمة دولية انفجرت في البلدان الرأسمالية الأساسية ثم انتقلت إلى بلدان العالم أجمع، وبالتالي فإن حلها يتطلب عملاً جدياً دولياً واسعاً تشارك فيه جميع الدول تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل وضع إستراتيجية دولية لمواجهة الأزمة في الأجل القصير والمتوسط، والتأسيس لإعادة بناء شاملة للنظام الاقتصادي العالمي،

كما يؤكدون ضرورة عدم تحميل اقتصاديات البلدان النامية ومنها الاقتصاديات العربية تبعات الأزمة المتفاقمة.

٢. إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتعزيز الرقابة على أداء هذه المؤسسات، واستحداث أنظمة إنذار مبكرة يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها.

٣. ضمان استمرار تدفق المعونات المالية والدعم الفني للدول النامية من خلال:

■ تأكيد التزام الدول المتقدمة بتعهداتها تخصيص نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي لمساعدة الدول النامية ومواصلة تقديم المساعدات الفنية.

■ انتظام حركة رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية المضيفة.

■ الحفاظ على تواصل وتطوير حركة التجارة بين دول الشمال والجنوب.

٢- اقتراحات لتجنب الآثار السلبية للأزمة على الصعيد العربي:

١. تشكيل خلية أزمة عربية لاحتواء تداعيات الأزمة على الأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة العربية.

٢. إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

٣. مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه جميع الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

٤. اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.
٥. التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.
٦. حث الدول العربية التي لديها فوائض مالية على إيداع هذه الفوائض في المصارف الحكومية العربية لتأمين سيولة تعتمد عليها هذه البلدان في مشاريع التنمية، ودعوة هذه الدول إلى توجيه استثماراتها داخل الوطن العربي والتركيز على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تعتبر أفضل أنواع المشروعات، لكونها مشاريع دائمة، ومن شأنها أن تزيد من التجارة البينية التي ينبغي رفع نسبتها الحالية لمواجهة انخفاض الطلب الخارجي.
٧. إتباع سياسات مالية ونقدية مرنة تقوم على تعزيز الاحتياطات النقدية والمالية بحيث تشكل ملاذاً آمناً في الأوقات العصيبة والأزمات غير المتوقعة.
٨. العمل على تنويع مصادر الدخل حيث أن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل والنمو الاقتصادي تصاحبه مخاطر اقتصادية وغير اقتصادية عديدة، فالنفط لم يعد سلعة اقتصادية بحتة بل أصبح سلعة سياسية.
٩. تدعيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي لتفعيل سياسات الاستثمار والتنويع في سلة العملات.
١٠. إعادة النظر في طبيعة الأدوات المالية المستحدثة في البورصات حتى يتم إنشاء نظام معلومات للإنذار المبكر في الأسواق المالية وأسواق سعر الصرف.
١١. الاهتمام بدعم الثقة في الجهاز المالي والمصرفي الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، وتقوية الرقابة على هذا الجهاز للتأكد من سلامة أدائه من خلال إتباع أساليب رقابة مالية ومصرفية حديثة.

١٢. العمل على صياغة تصور عربي مشترك ومتكامل فيما يتعلق بالأعمال المصرفية وأسواق المال والاستثمار والعلاقات مع أسواق العالم ومصارفها، بما يشكل وحدة عربية مالية متكاملة تحمي حقوق العرب وأموالهم من الهزات المالية الدولية التي يقوم بها كثير من المغامرين الدوليين.
١٣. اعتماد الشفافية فيما يتعلق بجميع التطورات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الدول وذلك من خلال نشر الإحصاءات الاقتصادية بما في ذلك المؤشرات المالية بصورة دورية، حيث أن المشاكل الاقتصادية لا تكون وليدة الصدفة بل تحدث نتيجة تراكمات بطيئة وخفية، كما أن تكاليف معالجة المشاكل تكون أكبر بكثير مما لو تمت معالجتها في حينها.
١٤. دعوة الحكومات العربية إلى دعم وتشجيع المصرفية الإسلامية للعمل في الأسواق العربية، والعمل على إيجاد نظام قانوني موحد ومرجعية شرعية موحدة لهذه المصرفية في البلدان العربية.
١٥. تطوير البنية الإدارية والقضائية للمؤسسات العربية على أساس تكافؤ الفرص ومحاربة الفساد، وإيجاد جهات مختصة لحل المنازعات التجارية بسرعة وموضوعية.
١٦. الفصل بين المصارف التجارية والاستثمارية.
١٧. تشجيع العمالة العربية ومنحها الأفضلية في أسواق الدول العربية التي تحتاج لمثل هذه العمالة، وذلك للحد من حالة البطالة العربية المتفاقمة التي تعاني منها معظم الدول العربية.
١٨. تشكيل فريق عمل للتحضير والإعداد والمتابعة بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك من أجل تفعيل اتفاقية التجارة العربية الكبرى وتعزيز التجارة البينية باعتبارها المحرك الفعال للنمو الاقتصادي.
١٩. الحفاظ على دور أساسي وفعال للقطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في القطاعات المنتجة والإسهام في إيجاد فرص عمل جديدة.

٢٠. الدعوة إلى اعتماد الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية المؤدية إلى حروب ينتج عنها إنفاق مالي تنافسي لما للموضوع من ارتباط مباشر بأسباب الأزمة، والعمل على استتباب الأمن والسلام بين الشعوب.

٣- على الصعيد البرلماني:

يرى المشاركون أن على البرلمانات العربية الإسهام في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية في بلدانها من خلال:

١. اتخاذ الإجراءات التي تسهل للبرلمانات مراقبة السياسة المالية والاقتصادية للحكومات وللمؤسسات المالية والاقتصادية في البلاد بصورة دائمة.
٢. العمل على التقريب بين القوانين الاقتصادية والاستثمارية في البلدان العربية، باتجاه توحيدها، ووضع الضوابط القانونية لتسهيل انتقال رجال الأعمال والعمالة العربية في إطار تعاون وتنسيق مشتركين.
٣. العمل على إعادة النظر بتشريعات العمل والتشريعات المالية في البلدان العربية مع الحرص على أن تكفل هذه التشريعات الحرية الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية وحقوق العاملين والتنمية المتوازنة.
٤. دعوة البرلمانات العربية إلى سن التشريعات التي من شأنها وضع قيود على الممارسات الخاطئة لبعض البنوك التجارية العاملة في البلدان العربية.
٥. سن التشريعات والأنظمة التي تحد من المضاربات في أسواق العملات والسلع والنفط والأوراق المالية، ووضع ضوابط قانونية تمنع التسليف للاستثمار في مضاربات البورصة وتسهل الاقتراض من أجل المشاريع المنتجة.

الخاتمة:

في ختام الاجتماع تم توجيه برقية شكر إلى فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، أعربت الوفود المشاركة من خلالها عن شكرها وامتنانها لاحتضان سورية للاجتماع، مؤكداً في الوقت ذاته عن تضامنهم مع سورية في مواجهة كل الضغوط والأخطار، كما قدمت الوفود المشاركة الشكر إلى

مجلس الشعب السورية ورئيسه معالي الدكتور محمد الأبرش على ما لاقوه في دمشق من حفاوة وترحيب وتسهيلات أسهمت في تحقيق الاجتماع لأهدافه، كما عبروا عن شكرهم لجهاز الأمانة العامة بالاتحاد البرلماني العربي على حسن الإعداد والترتيبات.

ليغادر وفد الشعبة البرلمانية عائداً إلى المملكة يوم الجمعة الموافق الخامس من يونيو ٢٠٠٩م في تمام الساعة الخامسة و ١٥ دقيقة مساءً.

المرفقات:

١. جدول أعمال الزيارة.
٢. مداخلات رئيس مجلس الشعب السوري والامين العام للاتحاد البرلماني العربي في الجلسة الافتتاحية للاجتماع.
٣. ورقة عمل مقدمة من وفد المملكة الأردنية الهاشمية.
٤. البيان الختامي للاجتماع والمتضمن التوصيات النهائية.
٥. التغطية الصحفية المنشورة في الصحف المحلية.
٦. قرص مدمج يحتوي على كل محتويات التقرير.